الاقتصاد الأزرق مضامينه وتطبيقاته مع إشارة خاصة للبلدان العربية

نوزاد عبد الرحمن محمد صالح

قسم المحاسبة، المعهد الدبلوماسي – وزارة الخارجية - قطر

المستخلص

يُشكل الاقتصاد الأزرق الذي تُقدر قيمة أصوله بنحو (24) تريليون دولار أحد اهم المتركزات الأساسية لتحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 لاسيما في الدول الساحلية والدول التي تمتلك المسطحات المائية من أنهر وبحيرات، حيث يضمن أن تبني هذا الاقتصاد يساعد على الاستخدام المستدام للموارد المائية والحفاظ عليها بقصد رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش وتوليد فرص العمل، مع ضمان احترام البيئة والقيم الثقافية والتنوع الحيوي و توفير العوائد الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والقادمة عن طريق المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وتحسين مستوى المعيشة والدخل، وتحقيق التنمية الصحية والأمنية والسياسية المستدامة .قسم البحث الذي أعتمد فيه على المنهج البحثي الوصفي التحليلي إلى أربعة أقسام تناول الأول مفهوم وأهمية الاقتصاد الأزرق وأهدافه المتمثلة بالإدماج وتحسين سبل الحياة الساحلية، وتقليل الهدر، وتشجيع الاستهلاك المحلي والتشجيع على الصيد المستدام، بينما ركز القسم الثاني قياس أداء الاقتصاد الأزرق في دول الاتحاد الأوروبي من خلال مؤشر الاقتصاد الأزرق الذي يتألف من المؤشرات التالية: حجم المبيعات، إجمالي القيمة المضافة، صافي الاستثمار في السلع الملموسة، معدل الاستثمار الصافي، متوسط الأجر السنوي وعدد العاملين .وفي القسم الثالث تم التطرق الى أهم المبادرات الدولية والإقليمية للاقتصاد الأزرق والمتمثلة بمبادئ خطة التحول نحو الاقتصاد الأزرق في البحر المتوسط، والشراكة الزرقاء المتوسطة، ومبادرة النمو الأزرق، استراتيجية النمو الأزرق في الاتحاد الأوروبي، ومشروع الاقتصاد الأزرق في الكاريبي، ومبادرة الرفاهية الزرقاء. واختتم البحث بالقسم الرابع الذي ركز على استعراض فرص الاقتصاد الأزرق في الدول العربية، إقليم البحر الأحمر إنموذجاً .

مفاتيح الكلمات: الاقتصاد الأزرق – الطاقات المتجددة، السياحة البيئية، التنمية المستدامة، البلدان العربية

1. لمقدمة

ظهر مفهوم الاقتصاد الأزرق منذ مطلع القرن 21، ويعتقد المجتمع الدولي بأن الاقتصاد الذي يغطي ثلاثة أشكال اقتصادية هي: مواجهة الاقتصاد مع أزمة المياه العالمية، اقتصاد التنمية الإبداعي، تطوير الاقتصاد البحري. وأصبح ذو شعبية واسعة، في ظل وجود السبل العيش لنحو (40%) من سكان العالم الذين يعيشون على السواحل أو بالقرب منها، حيث يساهم هؤلاء بشكل كبير في الاقتصاد العالمي، بما يقدر بنحو (1.5) تريليون دولار سنوياً، وتشير التوقعات إلى وصول هذه المساهمة إلى حوالي ثلاث تريليونات دولار بحلول عام 2030.كما وتقدر قيمة الأصول الرئيسة الموجودة في المحيطات والبحار بأكثر من (24) تريليون دولار .يشكل الاقتصاد الأزرق المستدام يشكل أهمية بالغة للدول الصغيرة لاسيما الجزرية منها وسكان المناطق الساحلية، التي تمتلك أصولاً حيوية بالمحيطات والبحار توفر لها الأمن الغذائي والتغذية والعمالة والتجارة الخارجية والترفيه، وهذا ما دفع الأمم المتحدة لتخصيص الهدف الرابع عشر من أهداف أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 للمحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

تهدف الدراسة إلى بيان نشأة الاقتصاد الأزرق ومفهومه ومبادئه وأهدافه وأهميته، واستعراض أهم مؤشرات الاقتصاد الأزرق وفق رؤية الاتحاد الأوروبي وتحليل إمكانات وفرص التحول إلى الاقتصاد الأزرق في العالم العربي باستخدام دول إقليم البحر الأحمر

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1768

إنموذجاً.

أولاً- مفهوم وأهداف وأهمية الاقتصاد الأزرق:

1- مفهوم ومبادئ الاقتصاد الأزرق:

ترجع تسمية الاقتصاد الأزرق للاقتصادي البلجيكي جونتر باولي عام 2010، ويُعنى هذا الفرع الاقتصادي بالإدارة الفعالة للموارد المائية وحماية البحار والمحيطات على نحو مستدام. ويغطي الاقتصاد الأزرق مجموعة واسعة من القطاعات كأنشطة النقل البحري والنهري، وتربية الأحياء المائية، والصيد المستدام، والسياحة البيئية، وإدارة النفايات والمحميات البحرية، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وإدارة الموانئ وغيرها من المجالات Pauli (2010)

ويُعرف البنك الدولي الاقتصاد الأزرق بأنه تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وتحسين سبل الحياة وتوافر الوظائف من خلال الاستخدام المستدام لموارد المحيطات. بينما يُعرف مدير إدارة الدولة للمحيطات التابعة لوزارة الموارد الطبيعية في جمهورية الصين الشعبية، الاقتصاد الأزرق بأنه هو نموذج للتنمية الاقتصادية البحرية المستدامة، إنها عقلية تطوير جديدة وجوهرها هو تطوير الاقتصاد البحري مع حماية النظام البيئي البحري بشكل جيد وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد في النهاية. وهناك من يرى بأن الاقتصاد الأزرق كإطار عمل وسياسة للأنشطة الاقتصادية البحرية المستدامة وكذلك التقنيات البحرية الجديدة

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء الاقتصاد الأزرق بأنه الاقتصاد المرتكز على الأنشطة البحرية في المسطحات المائية كصيد الأسماك، والنقل البحري، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والتعدين بما يحقّق أفضلَ عائد ممكن من هذه الأنشطة الاقتصادية، ويهدف لثلاثة أهداف: مجال بحري أكثر أمنًا، اقتصاد أزرق ذكي وقادر على الصمود، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالموارد البحرية(FAO,2015,12) ويعرف الاقتصاد الأزرق بأنه الاستخدام المستدام للموارد المائية والحفاظ عليها بقصد رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش وتوليد فرص العمل، مع ضمان احترام البيئة والقيم الثقافية والتنوع الحيوي(Lambert,2019,P.7; Zaidan et al, 2024)

مبادى الاقتصاد الأزرق:

يمكن إيجاز مبادئ الاقتصاد الأزرق كما حددها الصندوق العالمي للطبيعة بالآتي (الشيمي2023):

1. توفير العوائد الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والقادمة عن طريق المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وتحسين مستوى المعيشة والدخل، وتوفير فرص العمل والسلامة، وتحقيق التنمية الصحية والأمنية والسياسية المستدامة.
2. استعادة وحماية والمحافظة على تنوع وإنتاجية ووظائف وقيمة النظم الإيكولوجية البحرية والعوامل الطبيعية التي يعتمد عليها في ازدهارها.
3. الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة وإعادة تدوير المواد وذلك لتأمين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية طوال الوقت.
4. التحكم في إدارة الاقتصاد الأزرق من قبل الجهات الفاعلة كافة على جميع الأصعدة باستخدام أساليب للإدارة تتسم بأنها: شاملة ومستدامة، مطلعة ووقائية ومتكيفة ومسؤولة ومبتكرة.
5. تعزيز الالتزام من طرف الحكومة وكافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة بـــ " الاقتصاد الأزرق المستدام" والعمل على تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.
6. التواصل مع أصحاب المصلحة حول إدماج الاقتصاد الأزرق في عمليات صنع القرار، وكذلك في الإطار التعليمي ورفع الوعي، وتوجيه عملية صنع القرار في القطاعين العام والخاص.

يتم التنسيق وموائمة هذه المبادئ مع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتعزيز الحوكمة المؤسسية المستدامة على نطاق واسع، وترسيخ ما يتعلق بالمفاهيم ذات العلاقة كالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري.

2- أهداف الاقتصاد الأزرق:

1. تتمثل أهداف الاقتصاد الأزرق بصفة عامة بالآتي: (مؤتمر العمل العربي، 2019، 12)**الادماج وتحسين سبل للحياة للجميع:** يشير هذا المبدأ إلى الاستثمار في الأنشطة والمشاريع التي تدعم وتحسن سبل العيش المحلية. وكذلك تحديد وتخفيف المشاكل التي تنشأ عن الديناميكيات الاجتماعية – الإنتاجية. ويتضمن ذلك أهدافاً لخلق فرص العمل، والحد من الفقر والجوع فضلاً عن استراتيجيات لحماية المجتمعات الساحلية من آثار تغير المناخ
2. **تقليل الهدر** يرتبط هدف آخر للاقتصاد الأزرق بزيادة الوعي في كل منطقة لإنتاج ما هو ضروري فقط للاستهلاك البشري، من أجل تعزيز استخدام الموارد الطبيعية وتقليل الهدر. وبهذه الطريقة يحقق الغرض من الحفاظ على الحياة البحرية والتعامل مع تلوث المحيطات.
3. **تشجيع الاستهلاك المحلي** يقترح هذا النموذج الاقتصادي استهلاك الموارد الطبيعية المحلية الموجودة في كل مجتمع، والتي لا تتطلب نقل وتوزيع، وهي المسؤولة حالياً عن نسبة كبيرة من الانبعاثات الملوثة.
4. **التشجيع على الصيد المستدام** يقوم الاقتصاد الأزرق على الصيد المستدام واتخاذ إجراءات ضد الصيد غير المشروع. فهذا النظام الاقتصادي يدرك أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وينوع الاستثمار لتوسيع نطاق مشاريع التنمية المستدامة، في القطاعات البحرية التقليدية وغير التقليدية، مع وضع حلول أعمال مبتكرة للمشاكل البحرية ونشر أفضل الممارسات التي تساهم في الحفاظ على الكوكب. كما يركز الاقتصاد الأزرق على خلق فرص وظيفية، وبناء رأس مال مجتمعي، وتحقيق تدفقات نقدية متعددة، من خلال تحفيز ريادة الأعمال وابتكار نماذج عملية في هذا المجال، والحفاظ على البيئة وتكريس مفهوم الاستدامة(فريد،2019)

2) أهمية الاقتصاد الأزرق:

تنبع أهمية الاقتصاد الأزرق المتصاعدة من كونه يرمي إلى تحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية، مع خفض المخاطر البيئية والتغلب على مشكلة الندرة، وتقديمه لبعض الحلول لقضية التغيُّر المناخي، لاسيما مع ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات التي تُمثِّل تهديدًا لعديد من الجزر في العالم. وتتعدد الأنشطة الاقتصادية التي

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1768

يمكن ممارستها من خلال الاقتصاد الأزرق، فبجانب أنشطة صيد الأسماك وإنشاء المزارع السمكية هناك قطاعات أخرى مثل الشحن البحري والموانئ واللوجستيات والتعدين والتنقيب البحري ونقل وتوليد الطاقة وصناعة السفن والقوارب وأنشطة السياحة البحرية والترفيه، فضلًا عن قطاع التكنولوجيا والمعلومات والتكنولوجيا الزرقاء الحيوية. وتضخ الصناعات الساحلية والبحرية (2.5) تريليون دولار سنوياً في الاقتصاد العالمي ويُعَدُّ قطاع الثروة السمكية من القطاعات الاقتصادية والإنتاجية غير النفطية المهمة، والذي له دور اقتصادي كبير، ويدرُّ دخلًا لأي دولة؛ فالمسطحات المائية تُمثِّل 70% من كوكب الأرض، وتعيش في أعماقها 95% من جميع الكائنات الحية، و(80%) من حركة التجارة الدولية تتم عبر البحار والمحيطات، بالإضافة إلى القطاعات البحرية التقليدية. وتحتوي المحيطات على زهاء (200) ألف نوع محدد، ولكن الأعداد الفعلية قد تكون بالملايين، وتستوعب المحيطات نحو (30%) من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتجه البشر، كما وتمثل المحيطات أكبر مصدر للبروتين في العالم، حيث يعتمد أكثر من (2.6) مليار شخص على المحيطات كمصدر رئيسي للبروتين لهم.

ويُقدِّر الصندوق العالمي للطبيعة قيمة كل الأصول الرئيسة الموجودة في البحار والمحيطات بأكثر من (24) تريليون دولار.

ويساهم سكان المناطق الساحلية في العالم بشكل كبير بالاقتصاد العالمي، بما يقدر بنحو 1.5 تريليون دولار سنوياً، ومن المتوقع وصول تلك المساهمة إلى حوالي ثلاث تريليونات دولار بحلول عام 2030.

ويعمل في صيد الأسماك 350 مليون شخص بشكل مباشر وغير مباشر. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2025 سيكون (34٪) من إنتاج النفط الخام على الصعيد العالمي سيأتي من الاستغلال البحري، في حين أن تربية الأحياء المائية هي قطاع الغذاء الأسرع نموًا في الوقت الحالي وتوفر أكثر من نصف المنتجات البحرية المتاحة على نطاق واسع للمستهلكين. (أفشكو ،2023)

تشكل المناطق الساحلية حوالي (80%) من إجمالي المناطق السياحية في العالم. وينمو قطاع السياحة المرتبط بالمحيطات بما يقدر بنحو (134) مليار دولار أمريكي سنويًا، وفي بعض البلدان يُشغل القطاع بالفعل أكثر من ثلث القوة العاملة. ترتبط صحة المحيطات ارتباطًا وثيقًا بصحة البشر. إذ يقدم تنوع الأنواع الموجودة في المحيطات إمكانات هائلة للمستحضرات الصيدلانية. علاوة على ذلك، توفر مصائد الأسماك البحرية (57) مليون فرصة عمل على مستوى العالم وتعتبر المصدر الرئيسي للبروتين لأكثر من (50%) من السكان في الدول الأقل نمواً.

ويساهم قطاع السياحة الساحلية بنسبة تصل إلى (40%) أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، وقطاع مصايد الأسماك البحرية، الذي يوفر ما يقرب من (20%) من متوسط تناول البروتين الحيواني الذي يستهلكه (3.2) مليار شخص، وأكثر من (50%) من متوسط الدخل في بعض أقل البلدان نموا. أن الاستثمار في اقتصاد المحيطات المستدام لا يقتصر على تحقيق عوائد فائقة معدلة للمخاطر فحسب، بل يتعلق أيضًا بتوفير الحماية واستعادة المزيد من الموارد الزرقاء غير الملموسة. ويمكن أن تستوعب الفئات الرئيسية السبع من استثمارات الاقتصاد الأزرق المستدامة، والتي هي في مراحل مختلفة الاستثمار العام أو الخاص، وتمويل الديون، والعمل الخيري، ومصادر التمويل الأخرى. وهذه الفئات السبع هي: المرونة الاقتصادية والاجتماعية الساحلية، وتحسين النقل البحري، والطاقة المتجددة للمحيطات، والاستثمار الغذائي في مصادر المحيطات، والتكنولوجيا الحيوية للمحيطات، وتنظيف المحيطات، والجيل القادم من أنشطة المحيطات المتوقعة.

ثانياً- المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الأزرق:

يهدف تقرير الاقتصاد الأزرق في الاتحاد الأوروبي إلى تحليل مجال وحجم ومؤشرات الاقتصاد الأزرق للاتحاد الأوروبي كما ويهدف إلى دعم صناع السياسات والجهات المعنيّة لتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات والموارد الساحليّة لاسيما في إعداد وتنفيذ السياسات والمبادرات في إطار الصّفقة الأوروبيّة الخضراء طبقاً للمقاربة الجديدة من أجل اقتصاد أزرق مستدام.

1-حجم الاقتصاد الأزرق في دول الاتحاد الأوروبي:

يشير تقرير الاقتصاد الأزرق الذي أعدته المفوضية الأوروبية لعام 2023 بأن إجمالي القيمة المضافة التي حققتها القطاعات المنشأة في الاقتصاد الأزرق للاتحاد الأوروبي قد بلغ (129.1) مليار يورو في عام 2020، أي بانخفاض قدره 30٪ مقارنة بعام 2019، وذلك بسبب تداعيات فيروس كورونا، كما انخفض الربح الإجمالي بنسبة (40٪) قياساً بعام 2019، حيث وصل إلى (43.6) مليار يورو، وبلغ إجمالي قيمة التداول 523 مليار يورو بانخفاض 22% مقارنة بعام 2019 الذي كانت فيه قيمة التداول (671.5) مليار يورو، وذلك نتيجة إغلاق قطاعات الاقتصاد ومن بينها السياحة الساحلية بسبب التدابير الصارمة التي اتخذت نتيجة لجائحة كورونا والمتمثلة بقيود السفر وإلغاء الفعاليات، وإغلاق الحدود. وانخفض عدد العاملين بقطاعات الاقتصاد الأزرق من (4.5) مليون شخص عام 2019 إلى (3.3) مليون شخص عام 2020 أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو (26%). *European Commission, 2023, P.3)*

جدول 1

القطاعات المنشأة للاقتصاد الأزرق في الاتحاد الأوروبي، المؤشرات الرئيسة لعامي 2020و2021

المؤشر	مؤشرات الاقتصاد الأزرق لدول الاتحاد الأوروبي	
	2020	2021
قيمة التداول " المبيعات"	523.0 مليار يورو	623.6 مليار يورو
إجمالي القيمة المضافة	129.1 مليار يورو	171.1 مليار يورو
الربح الإجمالي	43.6 مليار يورو	76.4 مليار يورو
الاستخدام " عدد العاملين"	3.35 مليون مشتغل	3.59 مليون مشتغل
صافي الاستثمار في السلع الملموسة	6.6 مليار يورو	6.75 مليار يورو
معدل الاستثمار الصافي	%5.1	%8.8
متوسط الراتب السنوي	25950 يورو	26400 يورو

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأنه نتيجة للتعافي التدريجي من جائحة كورونا تحسنت مؤشرات الاقتصاد الأزرق للاتحاد الأوروبي عام 2021 سواء من حيث قيمة إجمالي القيمة المضافة المتولدة التي ارتفعت بنسبة (32.5%) وحجم المبيعات الذي ارتفع بنحو بنسبة (19.2%) وعدد العاملين بنسبة (7.2%) والربح الإجمالي بنسبة (75.2%) ومتوسط الراتب السنوي للعاملين في أنشطة الاقتصاد الأزرق الذي ارتفع هو الآخر بنسبة (1.7%)، وزاد معدل الاستثمار الصافي بـــ (3.7) نقطة مئوية [19]).

ويشير تقرير الاقتصاد الأزرق لعام 2023 إلى أن مساهمة الاقتصاد الأزرق بالاقتصاد الكلي للاتحاد الأوروبي شهدت تذبذباً سواء فيما يتعلق بمساهمته في التشغيل أو في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ففي الوقت التي كانت نسبة العاملين بهذا الاقتصاد تشكل نحو (2.4%) عام 2009 انخفضت إلى (1.8%) عام 2020 وذلك نتيجة لجائحة كورونا

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1768

التي أثرت على الكثير من القطاعات المكونة للاقتصاد الأزرق لاسيما قطاع السياحة الشاطئية الذي يستحوذ على أكثر من (50%) من المشتغلين بالاقتصاد الأزرق، ونفس الشيء يقال عن مساهمة الاقتصاد الأزرق في الناتج المحلي الإجمالي، فهي الأخرى قد انخفضت من (1.6%) عام 2009 إلى (1%) عام 2020، ثم عاودت الارتفاع إلى 1.3%عام 2021. (European Commission,2024; Birdawod, 2022)

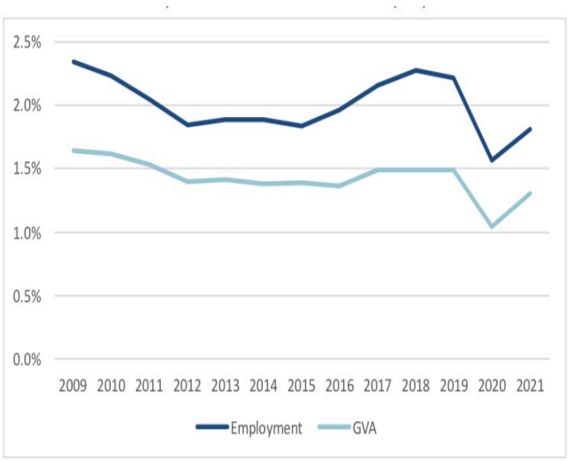

شكل :1 مساهمة الاقتصاد الأزرق بالاقتصاد الكلي لدول الاتحاد الأوروبي (2009-2021) %

ساهمت السياحة الساحلية في توليد أكبر قدر من الإيرادات في اقتصادات الاتحاد الأوروبي، حيث شكلت (26%) من القيمة المضافة الإجمالية في الاقتصاد الأزرق وبنسبة (51%) من حصة العمالة، ثم تبعه قطاع النقل البحري بنسبة 11% و23%، وأنشطة الموانئ بنسبة 12% و21%، والمعيشة والموارد الحية بنسبة 16% و15%، وبناء السفن وإصلاحها بنسبة 9% و11%، وأنتجت الطاقة البحرية المتجددة (0.4%) من إجمالي الطاقات المتجددة و(2%) من إجمالي القيمة المضافة، بينما كانت مساهمة قطاع الموارد غير الحية (0.3 و2%) على التوالي.

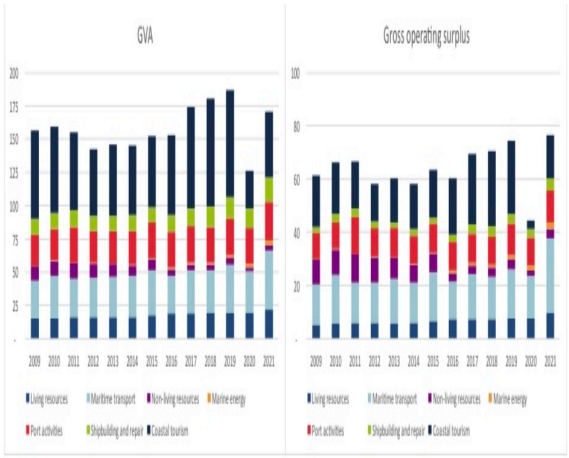

شكل :2 حجم الاقتصاد الأزرق في الاتحاد الأوروبي (2009-2021) " مليار دولار"

2- العاملين في الاقتصاد الأزرق بدول الاتحاد الأوروبي:

أستعاد الاقتصاد الأزرق في الاتحاد الأوروبي عافيته في نهاية عام 2021 وبواكير عام 2022 بعد من انتهاء آثار جائحة كورونا وعودة الأنشطة الاقتصادية المرتبة لاسيما نشاط السياحة الساحلية التي استحوذت على (58.9%) من قوة العمل في الاقتصاد الأزرق، ثم قطاع الموارد الحية بنسبة (15.2%)، ثم انشطة الموانئ وبنسبة (10.4%)، وبناء السفن وإصلاحها بنسبة (8.1%) والنقل البحري بنسبة (7.1%) وبقية الأنشطة التي تدخل صلب الاقتصاد الأزرق بنسبة (0.3%).

جدول 2

توزيع العاملين في الاقتصاد الأزرق بالاتحاد الأوروبي وفق القطاع لعام 2021

القطاع	عدد العاملين	النسبة من إجمالي العاملين
السياحة الساحلية	■ 1,580,59	■ %58.9
الموارد الحية	■ 407,851	■ %15.2
أنشطة الموانئ	■ 280,007	■ %10.4
بناء السفن وإصلاحها	■ 216,389	■ %8.1
النقل البحري	■ 189,784	■ %7.1
الموارد غير الحية وطاقة المحيط	■ 6,921	■ %0.3

وتُعد إسبانيا أكثر دول الاتحاد الأوربي تشغيلاً لقوة العمل في الاقتصاد الأزرق، حيث يعمل بهذا الاقتصاد نحو (625,292) شخص يشكلون (17.4%) من إجمالي قوة العمل بالاقتصاد الأزرق للاتحاد الأوروبي لعام 2021، تليها ألمانيا بـ (503,024) عامل وبنسبة (14.0%) ثم اليونان بنسبة (12.4%).

http:// *Blue-Economy –observatory.ec.europa.eu/blue-economy*

جدول 3

العاملين في الاقتصاد الأزرق في دول الاتحاد الأوروبي لعام 2021

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1768

الدولة	عدد العاملين	النسبة من إجمالي العاملين
إسبانيا	625,292	%17.4
ألمانيا	503,024	%14.0
اليونان	446,060	%12.4
فرنسا	321,206	%12.0
إيطاليا	401,659	%11,2
بولندا	158,434	%4,4
البرتغال	152,804	%4,3
أخرى	871,225	%24,3

3- متوسط تكلفة العاملين بالاقتصاد الأزرق:

ارتفع مؤشر متوسط تكلفة العاملين في الاقتصاد الأزرق في دول الاتحاد الأوروبي بصورة تدريجية خلال العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين، حيث زاد المؤشر من (17.4) ألف يورو عام 2009 إلى (21.1) ألف يورو عام 2020، أي حقق ارتفاعاً بنسبة (17.8%).

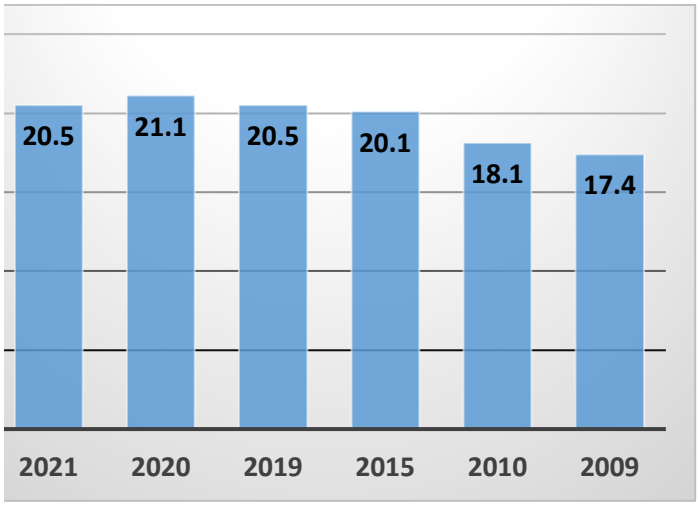

شكل :3 متوسط تكلفة العاملين بالاقتصاد الأزرق:

4- مؤشر إجمالي القيمة المضافة لكل موظف:

ارتفع مؤشر إجمالي القيمة المضافة لكل موظف في قطاعات الاقتصاد الأزرق بالاتحاد الأوروبي خلال العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين، ووصل إلى اعلى مستوى له عام 2015، إذ بلغ (44.6) ألف يورو، وتدنى المؤشر في عام 2020، حيث وصل إلى (36.3) ألف يورو، أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو (9.02%)، وذلك لتأثر أنشطة الاقتصاد الأزرق لاسيما السياحة أثناء جائحة كورونا، لكن سرعان مع ارتفع مؤشر القيمة المضافة الإجمالية للفرد عام 2021 بعد التعافي التدريجي من كوفيد-19.

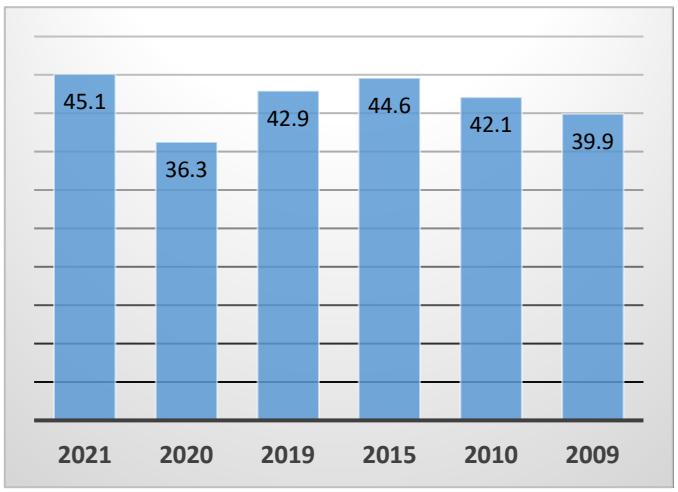

شكل :4 مؤشر إجمالي القيمة المضافة لكل موظف

5- مؤشر تكاليف الموظفين والأشخاص العاملين بالاقتصاد الأزرق:

ارتفعت تكاليف الموظفين والأشخاص الذين يعملون في قطاعات الاقتصاد الأزرق البالغ عددهم (2,132,692) شخص من (42,962) مليون يورو عام 2015 إلى (45,281) مليون يورو عام 2021، أي بنسبة ارتفاع تقدر بنحو (5.4%)، ولوحظ تراجع المؤشر إلى (37,833) مليون يورو بسبب توقف العديد من الأنشطة لاسيما نشاط السياحة الساحلية.

جدول 4

مؤشر تكاليف الموظفين والأشخاص العاملين في الاقتصاد الأزرق لعام 2021

السنة	تكاليف الموظفين والأشخاص مليون يورو	عدد العاملين شخص
2015	42,926	2,132,692
2019	60,135	2,928,149
2020	37,833	1,798,414
2021	45,281	2,211,752

ثالثاً- المبادرات الدولية والإقليمية للاقتصاد الأزرق:

تبنت العديد من الدول والمنظمات الدولية المعنية العديد من المبادرات ذات الصلة بتعزيز دور قطاعات الاقتصاد الأزرق في بناء الاقتصاد المستدام وتحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وفيما يلي شرح مختصر لأهم هذه المبادرات:

1- مبادرة خطة التحول نحو الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط

يُعد البحر المتوسط مورداً حيوياً لقرابة نصف مليار نسمة تعيش على طول سواحله، حيث تولد الأنشطة الاقتصادية البحرية في حوض المتوسط المشترك قيمة اقتصادية سنوية تقدر بما لا يقل عن (450) مليار دولار أميركي. تُعَد منطقة البحر المتوسط هي الوجهة السياحية الرائدة في العالم. ومن ثم، تمثل السياحة القطاع الأهم

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1768

والأول من قطاعات الاقتصاد الأزرق من حيث توليد الدخل وخلق فرص العمل في حوض البحر المتوسط، كما تُعد أيضاً قوة دافعة لرواد الأعمال من الشباب، كما تساعد على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتكتسب قطاعات وأنشطة الاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة المتوسط أهمية قصوى لدورها في دعم الاستخدام الرشيد والمستدام لمواردنا البحرية، والنمو الاقتصادي، وتحسين سبل العيش وخلق فرص العمل في المنطقة.

وفي إطار استراتيجية الاتحاد من أجل المتوسط الشاملة للتنمية المستدامة والتي تتضمن أنشطة في مجالات الطاقة وتغير المناخ والتنمية الحضرية والمياه والبيئة تم إطلاق مبادرة الاقتصاد الأزرق في بروكسل 2015 من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد أثناء المؤتمر الوزاري الأول حول الاقتصاد الأزرق، الذي أكد المجتمعون فيه إلى حاجة منطقة البحر المتوسط إلى تحقيق أقصى استفادة من إمكانيات الاقتصاد الأزرق لتعزيز النمو والتوظيف والاستثمارات والحد من الفقر، حيث أن البحار النظيفة والصحية تشكل عوامل محركة وعناصر دعم للاقتصادات الوطنية والإقليمية وتطوير رؤية واضحة للتنمية المستدامة والمتكاملة للقطاع البحري وقطاع الصناعة البحرية على المستوى الوطني ومستوى حوض البحر المتوسط..

ويُعد هذا المجهود الإقليمي في سبيل الاقتصاد الأزرق بالغ الأهمية في السياق الأوسع لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي اعتمدت عام 2015 بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، والتي تهدف إلى تعزيز الازدهار الاقتصادي المشترك والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة على الصعيد العالمي (الحميدي، 2023).

يُعد الإعلان الوزاري بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام أحد مبادرات الاتحاد من أجل المتوسط العديدة التي تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من خلال دعم التكامل والشراكات ضمن الأهداف المشتركة. وعلى وجه التحديد، يدعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات نحو ما يلي:

1. تعزيز التعاون في مجال الاقتصاد الأزرق والحوكمة البحرية.
2. تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق المستدام من خلال تقليل الضغوط على البيئة والاستثمار في نماذج أعمال أكثر استدامة (الطاقة البحرية المتجددة، والشحن الأخضر، والاقتصاد الأزرق الدائري، وما إلى ذلك).
3. تعزيز مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة، بما في ذلك الاستراتيجية الطموحة الجديدة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط للفترة 2021-2025.
4. معالجة البطالة واحتياجات الملف الشخصي في الاقتصاد الأزرق من خلال تنمية المهارات والمعرفة والابتكار والبحث.

اعتمدت الدول الأعضاء الـــ (43) في الاتحاد من أجل المتوسط في فبراير 2021، الإعلان الوزاري الجديد بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام الذي حددت فيه عشرة مجالات تعاون ذات أولوية [25]:

1. الحوكمة ومستقبل استراتيجيات الأحواض البحرية في منطقة المتوسط.
2. البحث والابتكار البحري والمهارات والمهن والتوظيف
3. الغذاء المستدام من البحر: مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
4. النقل البحري والموانئ المستدامة والمحايدة مناخياً وخالية من التلوث.
5. التفاعلات بين القامة البحرية والاقتصاد الأزرق.
6. السياحة الساحلية والبحرية.
7. التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
8. الطاقات البحرية المتجددة.
9. السلامة البحرية وأمن أنشطة الاقتصاد الأزرق.
10. الاستثمارات المستدامة في الاقتصاد الأزرق.

2- الشراكة الزرقاء المتوسطية

تهدف مبادرة الشراكة الزرقاء المتوسطية التي أطلقت في عام 2023 إلى دعم التحول إلى اقتصاد أزرق مستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبدء العمل في هذه المبادرة مع بواكير 2024، حيث يهدف الشركاء في هذه المبادرة إلى تعبئة استثمارات لا تقل قيمتها عن مليار يورو. تسعى مبادرة "الشراكة الزرقاء المتوسطية" إلى رفع التحديات التي تواجه البحر الأبيض المتوسط من خلال تنسيق تمويل المشاريع المرتبطة بالاقتصاد الأزرق. وسيمتد نشاطها إلى منطقتي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، مع التركيز الأولي على مصر والأردن والمغرب. كما ترمي هذه المبادرة التعاونية إلى تحفيز المشاريع المستدامة التي من شأنها أن تساهم في الحفاظ على النظم البيئية البحرية في هذه المناطق الحيوية. وتسعى الشراكة الزرقاء المتوسطية - من خلال صندوق جديد متعدد المانحين يديره البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير إلى الحصول على تمويل إضافي من جهات سيادية مانحة لأغراض إعداد المشروع والتمويل المختلط .وتم الإعلان عن تقديم مساهمات من كل من المفوضية الأوروبية وقدرها مليون يورو ومن الوكالة السويدية للتنمية الدولية (6.5) مليون يورو ومن الوكالة الفرنسية للتنمية وقدرها مليونا يورو. ويُتوقع أن تعلن أيضًا خلال الأشهر المقبلة كل من ألمانيا وإسبانيا عن تقديم منح إضافية وستحذو حذوهما جهات مانحة أخرى.

سيعمل كل من البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية وبنك إعادة الإعمار والتنمية الألماني وبنك كاسا ديبوسيتي إ. بريستيتي الإيطالي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية بصفتها مؤسسات تمويل منفذة، وستتعاون معًا من أجل تقديم تمويل مشترك لمشاريع الاقتصاد الأزرق التي ستستفيد من المنح المقدمة من خلال الشراكة وتعبئة الموارد المالية المتاحة التي تقدمها المفوضية الأوروبية من خلال منصة استثمار الجوار والصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس. وستتولى المستفيدة (وهي مصر والأردن والمغرب) قيادة عملية تحديد المشاريع الاستراتيجية للاقتصاد الأزرق في أراضيها، وتشمل المجالات ذات الأولوية الحد من النفايات البلاستيكية، واستثمارات المرونة الساحلية، والسياحة المستدامة، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والاقتصاد الدائري، والتنوع البيولوجي البحري. بينما سيعمل الاتحاد من أجل المتوسط كميسر للحوار السياسي والتنظيمي.

3- مبادرة النمو الأزرق:

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مبادرة عالمية أثناء أعمال مؤتمر البيئة العالمي المنعقد في ريو دي جانيرو عام 2012م تحت مُسمَّى (النمو الأزرق) التي تهدف إلى التنمية المستدامة لمصلحة الاستقرار البشري بالمحافظة على سلامة المسطحات المائية من التهديدات المتنامية؛ كالتلوث، والصيد الجائر، والصيد غير القانوني، وارتفاع منسوب المياه الناتج عن التغيرات المناخية .

وتستند مبادرة النمو الأزرق إلى مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وتركز على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية وخدمات النظم البيئية والتجارة والحماية الاجتماعية. كما

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1768

تدعو إلى السبل التي تعمل على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والأمن الغذائي والاستخدام المستدام للموارد المائية الحية.

4- استراتيجية النمو الأزرق للاتحاد الأوروبي:

تُعد استراتيجية النمو الأزرق للاتحاد الأوروبي جزء من استراتيجية أوروبا 2020 التي أكدت على ضرورة تعزيز النمو المستدام في القطاع البحري من خلال تحسين المعارف والنهوض بالتخطيط وتعزيز سلامة البحار والمحيطات. كما أكدت اللجنة الأوروبية المُنعقدة في بروكسل في 17 مايو 2021 على ضرورة التحول نحو الاقتصاد الأزرق المستدام لضمان مستقبل مستدام للأجيال الحالية والقادمة.

(سلامي وعبد النور، 2023، ص 463)

5- مشروع الاقتصاد الأزرق بمنطقة الكاريبي:

تواجه الدول الجزرية بمنطقة البحر الكاريبي تحديات متشابهة، حيث تتعرض مصائد الأسماك البحرية للصيد غير المشروع وغير المُقنن، وتنطوي بعض ممارسات الصيد على مخاطر تتعلق بالسلامة ومشكلات تتعلق بالصرف الصحي، مما يؤدي إلى التلوث.ولمواجهة التحديات المشار إليها أعلاه أطلق البنك الدولي مشروع إطلاق العنان للاقتصاد الأزرق بمنطقة الكاريبي، وهو عبارة عن مبادرة مدتها (15) عاماً بتكلفة (90) مليون دولار يمولها الصندوق الاستئماني للحفاظ على المحيطات التابع للبنك الدولي، وتستهدف هدف المبادرة تقوية الاقتصاد الأزرق من خلال الاستثمارات في مصائد الأسماك والسياحة وإدارة النفايات وتوليد فرص العمل الزرقاء.

وتجدر الإشارة إلى المساعدة التي يقدمها البنك الدولي في إطار إطلاق العنان لمبادرة الاقتصاد الأزرق تأتي في إطار مساندة ودعم البنك الدولي للدول الجزرية في جميع أنحاء العالم لتطوير اقتصادات زرقاء مستدامة بهدف التكيف مع تغير المناخ، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاقتصادات، وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية.

5- مشروع الاقتصاد الأزرق بمنطقة الكاريبي:

تواجه الدول الجزرية بمنطقة البحر الكاريبي تحديات متشابهة، حيث تتعرض مصائد الأسماك البحرية للصيد غير المشروع وغير المُقنن، وتنطوي بعض ممارسات الصيد على مخاطر تتعلق بالسلامة ومشكلات تتعلق بالصرف الصحي، مما يؤدي إلى التلوث.ولمواجهة التحديات المشار إليها أعلاه أطلق البنك الدولي مشروع إطلاق العنان للاقتصاد الأزرق بمنطقة الكاريبي، وهو عبارة عن مبادرة مدتها (15) عاماً بتكلفة (90) مليون دولار يمولها الصندوق الاستئماني للحفاظ على المحيطات التابع للبنك الدولي، وتستهدف هدف المبادرة تقوية الاقتصاد الأزرق من خلال الاستثمارات في مصائد الأسماك والسياحة وإدارة النفايات وتوليد فرص العمل الزرقاء.

وتجدر الإشارة إلى المساعدة التي يقدمها البنك الدولي في إطار إطلاق العنان لمبادرة الاقتصاد الأزرق تأتي في إطار مساندة ودعم البنك الدولي للدول الجزرية في جميع أنحاء العالم لتطوير اقتصادات زرقاء مستدامة بهدف التكيف مع تغير المناخ، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاقتصادات، وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية.

رابعاً - فرص الاقتصاد الأزرق في الدول العربية إقليم البحر الأحمر إنموذجا:

يمتلك الوطن العربي الإمكانات والموارد والمقومات التي تؤهل بلدانه لبناء اقتصاد أزرق مستدام، حيث تمتد السواحل البحرية العربية البالغة (22828) كم (*Central Intelligence Agencn,2024*) على عدة بحار ومحيطات وخلجان منها المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي، والتي يتوفر فيها موارد معدنية وهيدروكربونية (نفط وغاز)، علاوة على امتلاك المضايق والممرات المائية المهمة كمضيق باب المندب ومضيق هرمز وقناة السويس التي تربط أوروبا بآسيا وإفريقيا، والتي آهلتها لكي تكون ممراً للتجارة العالمية السلعية وكذلك مقصداً للسياحة الشاطئية لا سيما في دول المغرب العربي ومصر.

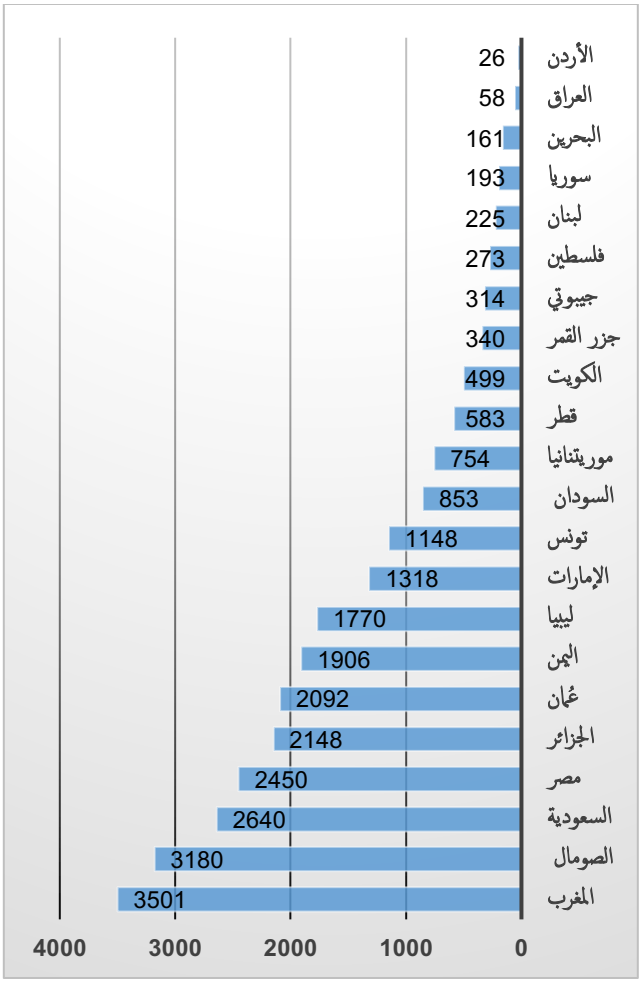

شكل 5: ترتيب الدول العربية بحسب حجم السواحل البحرية لعام 2024

كما يمتلك العالم العربي موانئ على مستوى عالي تطبق أفضل المعايير العالمية في عمليات الشحن والتفريغ للحاويات، حيث يُظهر مؤشر البنك الدولي ومعلومات الأسواق

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1768

الصادرة عن وكالة ستاندرد أند بورز العالمية عن أداء موانئ الحاويات أن موانئ الشرق الأوسط وشرق آسيا كانت الأفضل من حيث الاستجابة للنمو الكبير في حجم الأنشطة والتقلبات في الخدمات الناجمة عن تأثيرات جائحة كوفيد -19. يعتمد مؤشر أداء موانئ الحاويات على إجمالي عدد الساعات التي تتوقف فيها السفينة في الميناء، ويتم تعريفه على أنه الزمن المستغرق بين وصول السفينة إلى الميناء ومغادرتها من الرصيف بعد إكمال شحن أو تفريغ البضائع. ويتم استيعاب أعباء العمل، سواءً الأكبر أو الأقل، عن طريق فحص البيانات الأساسية ضمن عشرة نطاقات مختلفة وفقاً لحجم السفن في الميناء. وتتضمن المنهجية المتبعة خمس فئات مميزة لحجم السفن نظراً لإمكانية تحقيق خفض أكبر في الوقود المستخدم في السفن الأكبر حجماً والانبعاثات الصادرة عنها.

وتصدّر ميناء الملك عبد الله في المملكة العربية السعودية الترتيب العالمي وفق مؤشر أداء موانئ الحاويات في عام 2021، في حين جاءت الموانئ المنافسة بمنطقة الخليج، وهي ميناء صلالة في عمان وميناء حمد في قطر وميناء خليفة في أبو ظبي، ضمن المراكز الخمسة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، احتل ميناء جدة الإسلامي في السعودية المركز الثامن. أما ميناء طنجة في المغرب فقد أحتل المركز السادس، وهو أعلى تصنيف يحصل عليه ميناء في أوروبا وشمال أفريقي. (The World bank,2022 P.3,)

جدول :5

ترتيب الموانئ العشر الأولى عالمياً في مؤشر أداء موانئ الحاويات لعام 2021

اسم الميناء	الدولة	الترتيب عالمياً	إجمالي النقاط
ميناء الملك عبد الله	المملكة العربية السعودية	1	217.914
ميناء صلالة	سلطنة عُمان	2	197.675
ميناء حمد	دولة قطر	3	194.823
ميناء شنغهاي (يانغشان)	جمهورية الصين الشعبية	4	183.455
ميناء خليفة	الإمارات العربية المتحدة	5	182.649
ميناء طنجة	المملكة المغربية	6	178.096
ميناء ونينغبو	جمهورية الصين الشعبية	7	170.696
ميناء جدة الإسلامي	المملكة العربية السعودية	8	161.493
ميناء جوانزو	جمهورية الصين الشعبية	9	161.331
ميناء يوكوهاما	اليابان	10	159.234

تزداد أهمية البحر الأحمر كركيزة لبناء اقتصاد عربي ازرق مستدام نظراً لما يحويه من ثروات وموانئ وقدرة على التواصل. وتظهر مؤشرات رئيسية تنامي أهمية إقليم البحر الأحمر، والتي تتضمن تزايد الأهمية بالنسبة للملاحة الدولية، فالبحر الأحمر شريط مائي بحري مهم يشكل همزة وصول بين أفريقيا وآسيا وأوروبا وبين المحيط الهندي وخليج عدن وبحر العرب والبحر الأبيض المتوسط. ويتضمن ثلاثة مضائق طبيعية وهي مضيق باب المندب ومضيق تيران ومضيق جوبال. كما يضم حوالي (1496) جزيرة (1150) جزيرة تابعة للسعودية و(152) جزيرة لليمن، و(26) جزيرة لمصر و(36) جزيرة للسودان و(126) جزيرة لإرتيريا (الأدريسي،2024، ص80)

وتتمتع منطقة البحر الأحمر بأهمية استراتيجية، حيث يخدم مضيق باب المندب في الجنوب كبوابة خليج عدن والمحيط الهندي، باتجاه شرق آسيا وجنوبها، مروراً بقناة السويس في الشمال ليربطها بالبحر المتوسط، وقارتي أوروبا وامريكا الشمالية، كما يُعد البحر الأحمر طريقاً محورياً للطاقة والتجارة، حيث يعبر من خلاله ما يقرب من 12 إلى 15% من إجمالي التجارة الدولية. و(30%) من الحاويات، وأجزاء كبيرة من النفط المنقول بحراً (12%) والغاز الطبيعي المسال بنسبة (8%)، وكذلك الفحم (8%) (يويانغ، 2024، ص 145).

وتنتشر حقول النفط والغاز الطبيعي التي ساهمت في تنمية دول حوض البحر الأحمر، ومياه بحرية ذات سمات خاصة. وأنواع وثروة سمكية تحتوي على أكثر من (1100) نوع مختلف من الأسماك وسواحل جذابة للنشاط السياحي والاستشفائي حيث تنتشر المنتجعات السياحية الشهيرة في عدة مدن، مثل شرم الشيخ والغردقة ودهب في مصر، وجزر وخلجان ومضايق، كما يحتوي على عدد من المحميات الطبيعية الفريدة، بما في ذلك تنوع حيوي من حيوانات نادرة وممر لهجرة الطيور من أوروبا إلى جنوب إفريقيا. وتكثر به الشعب المرجانية المختلفة، وانتشار الأعشاب البحرية والملاحات واشعار المانجروف والمستنقعات المالحة (شراقي، 2024، ص 35)

كما يوفر البحر الأحمر بيئة جاذبة للسياحة، حيث تنتشر المنتجعات السياحية الشهيرة في عدة مدن كشرم الشيخ والغردقة ودهب ومرسى علم في مصر. كما وأصبح من الوجهات المفضلة عالمياً لممارسة نشاطات الغوص والسباحة، بفضل مياهه الدافئة طوال العام، وتميزه ببيئة بيولوجية غنية وفريدة. وقد أنشئت على سواحله موانئ مهمة، تسهم بشكل فعال في النشاط التجاري ودعم الدخل القومي للدول المطلة عليه، حيث تؤمن هذه الموانئ نقل الموارد الطاقوية والمنتجات المعدنية والبضائع العامة، وتقدم خدمات الملاحة للسفن العابرة. ومن أهم هذه الموانئ: ميناءا جدة وينبع السعوديان، وعدن في اليمن، وإيلات في فلسطين المحتلة، والسويس وسفاجا المصريان، وسواكن في السودان، ومصوع وعصب الإريتريان، وميناء جيبوتي.

ومن المدن الأخرى الّتي تطل على البحر الأحمر، والّتي اكتسبت أهميّة اقتصاديّة كبيرة، مدينة العقبة الأردنية، التي لها أهمية خاصة على مستوى السياحة في الأردن، لما يتميز به ساحلها من جمال، وحُسن، وروعة، إلى جانب خدماتها الاقتصادية، خاصة على مستوى التبادل التجاري البحري بين المملكة والدول الأخرى التي ترسل بضائعها عبر وسائل النقل البحرية إليها، كما يُعد ميناء بورتسودان الذي يقع على البحر الأحمر. (الزيات، 2024، ص127)

وتكمن أهميّة البحر الأحمر للاقتصاد المصري بالثروة السمكيّة التي تحصل عليها محافظة البحر الأحمر من خلال امتداد المصايد على الشاطئ. كما يقدّم البحر الأحمر جذباً سياحيّاً للمنطقة وبالتالي يخلق فرص عمل لسكان المنطقة، ويزيد من الدخل القوميّ. وتتبع لمصر (22) جزيرة داخل البحر الأحمر تتميّز بتنوّع الحياة البحريّة فيها. أما بالنسبة للسعودية، فقد استغلّت ساحل البحر الأحمر لتبني عليه أكبر وأهم ميناء في المملكة، ميناء جدّة الإسلاميّ. إذ يستقبل الميناء أكثر من (4) آلاف سفينة سنويّاً.

وتسعى السعودية اليوم انطلاقاً من رؤيتها 2030، على تطوير حوالي (200) كيلو متر على طول سواحل البحر الأحمر، يقع ضمن نطاق (50) جزيرة صغيرة، لتعزيز المبادرات السياحية التي تستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية. كما أن موقع مدينة نيوم المستقبلية سوف يكون داخل هذا الشريط الساحلي (الهيتي، 2024، ص197)

وتكمن أهميّة البحر الأحمر للاقتصاد المصري بالثروة السمكيّة التي تحصل عليها محافظة البحر الأحمر من خلال امتداد المصايد على الشاطئ. كما يقدّم البحر الأحمر جذباً سياحيّاً للمنطقة وبالتالي يخلق فرص عمل لسكان المنطقة، ويزيد من الدخل القوميّ.

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1768

وتتبع لمصر (22) جزيرة داخل البحر الأحمر تميّز بتنوّع الحياة البحرية فيها. أما بالنسبة للسعودية، فقد استغلّت ساحل البحر الأحمر لتبني عليه أكبر وأهم ميناء في المملكة، ميناء جدّة الإسلاميّ. إذ يستقبل الميناء أكثر من (4) آلاف سفينة سنوياً.

وتسعى السعودية اليوم انطلاقاً من رؤيتها 2030، على تطوير حوالي (200) كيلو متر على طول سواحل البحر الأحمر، يقع ضمن نطاق (50) جزيرة صغيرة، لتعزيز المبادرات السياحية التي تستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية. كما أن موقع مدينة نيوم المستقبلية سوف يكون داخل هذا الشريط الساحلي.

ونظراً للأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر، فقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بضخ استثمارات في إقليم البحر الأحمر بلغت (135) مليار دولار أمريكي، حيث جاءت الإمارات بالمركز الأول فقد استثمرت (69) مليار دولار، وبنسبة (51.1%) تليها السعودية بنسبة (21.5%)، ثم قطر بنسبة (16.3%)، تليها الكويت بنسبة (8.8%)، ثم البحرين بنسبة (2.2%)، وأخيراً عمان بنسبة (0.1%).

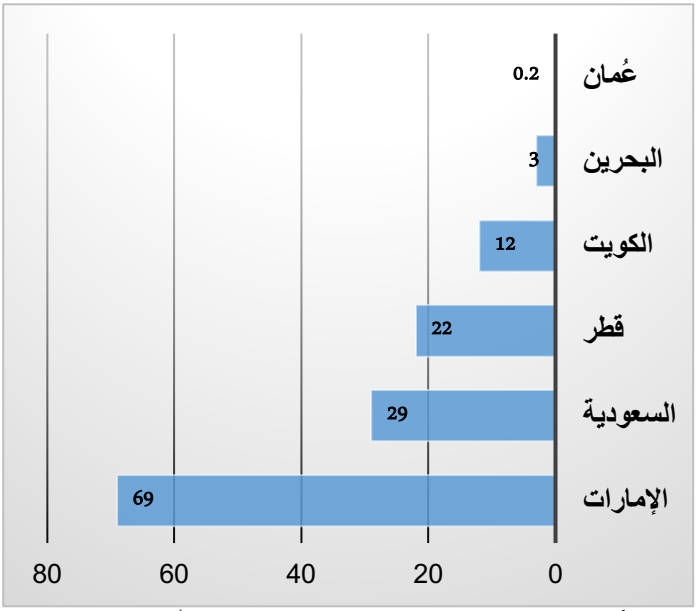

شكل (6) استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في إقليم البحر الأحمر " مليار دولار"

وجاءت مصر في المرتبة الأولى للدول المتلقية لهذه الاستثمارات فقد حصلت على استثمارات بنحو (119) مليار دولار، تليها السودان 8 مليار دولار، ثم إثيوبيا 5 وتمثل أهم الفرص والأنشطة الاقتصادية في .مليار، وأخيراً جيبوتي 4 مليار دولار إقليم البحر الأحمر بالموانئ والخدمات اللوجستية والخدمات البحرية والتصنيع وتكنولوجيا الاتصالات والطاقة، ومن المتوقع أن تساهم هذه الفرص في خلق مليون Narbone and Widdershoven,2021, وظيفة خلال الـ 15 سنة القادمة (.)وتجدر الإشارة إلى أن توفر الموارد الاقتصادية وفرص الاستثمار في البحر p45 الأحمر يمكن أن توفر بيئة مناسبة لإنشاء تجمع اقتصادي عربي يضم دول المنطقة، ويتخذ من الاقتصاد الأزرق أساساً ومنطلقاً له، وذلك في نطاق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، حيث تمتلك المنطقة ثروات هائلة بما لديها من بحار ومحيطات وبحيرات وأنهار. وتعزز فرص إقامة مثل هذا التجمع الرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار، وتوفر المناخ المناسب لعملية التنمية المستدامة. ويمكن استكمال هذا التجمع وتوسيع نطاق نشاطه بالنظر في إقامة مشروعات تكاملية مشتركة بين دول المنطقة، بما تستوجب من إنشاء وتعزيز البنية التحتية والمشروعات الاقتصادية التي تعود بالنفع على كافة دول الإقليم. The African Union 2020)(

تشكل قطاعات البني التحتية والطاقة والتنمية الريفية والزراعية أولوية لتحقيق التنمية في إقليم البحر الأحمر، مع عدم إهمال بقية القطاعات الأخرى كالصناعة والصحة والتعليم والبيئة، وتركيز الدعم على الأنشطة الهادفة إلى التخفيف من حدة الفقر وتأمين الغذاء وتشجيع مشاركة المرأة في التنمية، بالإضافة إلى دعم المشاريع الاجتماعية، وكذلك الاستفادة من الخبرات الخاصة بتبادل المواد الخام والخدمات والتكنولوجيا في تنفيذ المشروعات. هذا بالإضافة إلى دعم إقامة مشروعات تنموية في كافة المجالات المرتبطة بالإنتاج النباتي والحيواني والسمكي والدواجن، حيث تعد محافظة البحر الأحمر في مصر من المحافظات الواعدة التي تمتلك فرصًا استثمارية هامة، في عدد كبير من هذه المجالات، بالإضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة بها في كافة المجالات المرتبطة بالزراعة والثروة الحيوانية والسمكية (Vertin,2019)

الخاتمة:

نظراً للدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة وبناء اقتصاد مستدام يوفر العيش الرغيد للسكان بالعالم العربي تأتي أهمية بناء نهج متكامل لبناء الاقتصاد الأزرق، يتطلب القيام بالآتي:

- إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية الحالية من أجل مواكبة انتقالها صوب الاقتصاد الأزرق مع تغيير المفاهيم السائدة بأن موارد البحار والمحيطات ليس لها حدود.
- أهمية تنظيم العمل الاقتصادي في قطاع الصيد؛ من خلال تحسين واستثمار جميع الإمكانات التنموية، وتحديد الأولويات والمعايير من أجل تحقيق اقتصاد أزرق مُستدام. والحرص على التطبيق الصارم لاتفاقيات الصيد البحري وتتبع تنفيذها؛ تفاديًا لعمليات الصيد والتعدين الجائر والتخلص من النفايات.
- مواصلة دعم الدولة لتطوير البنى التحتية في المناطق الساحلية (المطارات، موانئ التفريغ، الأسطول)، وإحداث خطوط نقل جديدة لتعزيز قدرات الدول العربية لمواكبة احتياجات تطوير اقتصادها الأزرق لجعله أكثر نجاعةً وأكثر احترامًا للبيئة.
- استقطاب الاستثمارات الاستراتيجية في قطاع الموانئ؛ للرفع من معدل نمو القطاع، وتحسين مسارات التصدير والاستيراد مع أهمية اتخاذ بعض التدابير الجاذبة (إعفاءات ضريبية ومساعدات حكومية).
- تطوير أنظمة السياحة المحلية المتعلقة بالسياحة الشاطئية والغوص التي تعَدُّ النمط الأكثر انتشارًا في العالم، وتطوير الأنشطة الترفيهية البحرية والرياضات المائية وتنوُّعها، وإنشاء المنتجعات الساحلية.
- تشجيع إنشاء مصانع متخصصة في مجال السفن وإصلاحها التي تُعد سوقًا عالمية ذات نمو متزايد.
- تسليط الضوء على تكنولوجيا المستقبل والابتكار في مجال اقتصاد البحار والثروة السمكية والاستزراع المائي والخدمات اللوجستية البحرية

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1768

والصناعات التحويلية والمعاهد الأكاديمية والبحثية والتدريبية ذات الصلة، وكيفية الاستفادة منها.

- **المصادر:**

أولاً- باللغة العربية

أمناي أفشكو، ما هو الاقتصاد الأزرق: إحصائيات وأرقام وأهميته، 30مارس 2023. تم استرجاعه على الرابط التالي/*https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/ocean/s*

الإدريسي خالد. (2024)، الوضع الأمني في البحر الأحمر والقرن الإفريقي: الرهانات والتحديات المستقبلية، مجلة أراء، العدد 195، مارس، ص 80

الهيتي، نوزاد (2024)، "تأثير تحديات الأمن في البحر الأحمر والقرن الإفريقي على الاقتصاد العالمي" مجلة اراء حول الخليج، العدد 195، مارس، ص 197-198

وائل الشيمي، الاقتصاد الأزرق: نموذج مستدام ينقذ الأرض بفضل البحار والمحيطات، منثور، 4 يونيو 2023. تم استرجاعه بتاريخ 22 /2024/11 على الرابط التالي:-https://manthoor.com/blue-economy-and-sustainable-development/

سلامي وعبد النور. (2023)" الاقتصاد الأزرق كنهج لتحقيق الإدارة المستدامة للبحار والمحيطات"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، المجلد السابع، العدد 2، ص 46

شراقي، عباس. (2024)، "تحديات القرن الإفريقي والبحر الأحمر: المخاطر وكيفية المواجهة"، مجلة أراء، العدد 195، مارس، ص 35

محمد مجاهد الزيات، الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، مجلة أراء حول الخليج، العدد (127)، مارس2018، ص 127

مؤتمر العمل العربي (2019)، "البند التاسع، تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل"، منظمة العمل العربية، القاهرة، 14-21 أبريل، ص 12-14

فريد، سالي. (2023) "إمكانات وفرص التحول إلى الاقتصاد الأزرق في إفريقيا"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 8 يناير

يويانغ، تشين. (2024) "أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي قضية حاسمة من أجل الحفاظ على شريان الحياة للاقتصاد الصيني"، مجلة أراء، العدد 195، مارس، ص 145

ثانياً- المصادر باللغة الإنجليزية:

Pauli, Gunter (2010). "The Blue Economy: 10 years – 100 innovations – 100 million jobs", Paradigm Publications, Chapter 1

United Nations for Food & Agriculture Organization (2016), "The blue economy: Growth, opportunity and a sustainable ocean economy", Summit 2015. (An Economist unit briefing paper for the word Ocean). p .1

Birdawod, H. Q. (2022). Using factor analysis to determine the most important factors affecting student absenteeism at Cihan University-Erbil. *Cihan University-Erbil Scientific Journal*, *6*(2), 1-8.

Nick Lambert et.al.(2019) "Technology and the Blue Economy: From Autonomous Shipping to Big Data", Kegan Page, New York, P.7

European Commission. (2023), The EU Blue Economy Report 2023, Brussel, P.3

European Commission. (2024)." The EU Blue Economy Report 2024", Brussel,2024. P.4

Zack Vertin (2019) "Toward a Red Sea Forum: The Gulf, the Horn of Africa, & Architecture for a New Regional Order", Brookings Doha Center,

Zaidan, M. N., Hamdi, S. S., Birdawod, H. Q., & Agha, A. M. (2024). Factors Influencing Innovation Management in Iraq's Small-and Medium-sized Enterprises. *Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences*, *8*(1), 126-132.

The World Bank and S&P Global Market. (2021) "global container port performance Index 2021 ", the second edition, Washington, P.4

Liuigi Narbone and Cyril Widdershoven. (2021)" The Red Sea Link. Geo-Economic Projections, Shifting Alliances, and the Threats to Maritime Trade Flows', European University Institute, P.45

The African Union: Agenda 2063 The Africa We Want Third Edition, Addis Ababa, January 2020.

Central Intelligence Agency, (2024), The World Fact Book 2024-2025, Washington,

المواقع الالكترونية:

https://news.un.org/ar/story/2022/06/1105772-
https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fmars.2019.00261/full
https://wwfint.awsassets.panda.org/downloads/15_1471_blue_economy_6_pages_final.pdf
https://pharostudies.com/%D8%A5%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%81%D8%B1%D8%B5
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2024/05/23/the blue-economy-shoring-up-opportunities-for-island-nations
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/oceans/
https://news.un.org/ar/story/2022/06/1105772
-https://www.amnaymag.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/oceans/
https://news.un.org/ar/story/2022/06/1105772
17-https://www.wilsoncenter.org/article/measuring-sustainable-ocean-economy-investing
20-http:// Blue-Economy –observatory.ec.europa.eu/blue-economy
https://www.almamlakatv.com/news/136488-
-https://ufmsecretariat.org//wp-content/uploads/2015/11/2015-11-17-declaration-on-blue-economy_ar.pdf

https://ufmsecretariat.org/ufm-ministerial-conference-blue-economy/

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1768

-https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/dossier-pays/afrique-du-nord-et-moyen-orient/le-bassin-mediterraneen/l-union-pour-la-mediterranee/article/declarati
https://www.eib.org/en/press/all/2023-489-blue-mediterranean-partnership-steps-up-support-for-sustainable-blue-
https://www.youm7.com/story/2023/11/20/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%89
https://www.fao.org/policy-support/policy-themes/blue-growth/ar/
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2024/05/23/the-blue-economy-shoring-up-opportunities-for-island-nations
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/05/25/middle-east-container-ports-are-the-most-efficient-in-the-world

https://pharostudies.com/%D8%A5%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%81%D8%B1%D8%B5

DOI: http://doi.org/10.24086/icafs2025/paper.1768